

Distr.: General
30 January 2003
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٦٦ (ت) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: الاتجار غير المشروع بالأسلحة
الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أحيل إلى سعادتك طي هذه الرسالة
نص البيان الذي أصدرته وزارة خارجية جمهورية نيكاراغوا في ٢٠ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٣ (انظر المرفق) بشأن تقرير الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية عن تحويل وجهة
أسلحة نيكاراغوية إلى القوات المتحدة الكولومبية للدفاع عن النفس.

ويشرفني أن أطلب إليكم في هذا الصدد باسم حكومي تعميم نص هذه الرسالة
ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٦ (ت) من جدول
الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إدواردو ج. سيفييا سوموزا
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن تقرير أمانة منظمة الدول الأمريكية المتعلق بتحويل وجهة أسلحة نيكاراغوية إلى القوات المتحدة الكولومبية للدفاع عن النفس

١ - تشكر حكومة نيكاراغوا الأمين العام سيزار غافيريا تروخيو والأمين العام المساعد، السفير لويجي ر. إيناودي لمنظمة الدول الأمريكية على التقرير المقدم إلى البلدان الثلاثة وتشكر بخاصة الفريق المتألف من السفير موريس بوشي، وكريستوفر هيرنانديز ومايكال سليفان وخيمينيا دوك.

٢ - وتثني حكومة نيكاراغوا عليهم ثناء خاصا للروح التي تحلّوا بها في إعداد هذا التقرير حيث أنها ترى أن التحقيقات التي طلب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية من حكومات كولومبيا ونيكاراغوا وبمنا إجراءاتها استجابة لمبادرة من رئيس نيكاراغوا المهندس إنريك بولانيوس غير قد ساهمت في توطيد أسس حفظ السلام والأمن في المنطقة.

٣ - ويتضح من فحوى التقرير أن العملية خطط لها خارج نيكاراغوا وأن بلدنا شأنه في ذلك شأن بنما وكولومبيا قد وقع ضحية لعمل إجرامي منظم يدعونا إلى مضاعفة الجهود المبذولة مع المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

٤ - ويرد في التقرير أيضا في جانبه المتعلق بنيكاراغوا أن "الأسلحة قد أمكن تحويل وجهتها بسبب الإهمال" وأن "في التشريعات النيكاراغوية ثغرات كبيرة" يتعين علينا سدها. وسنعمل بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية لمواءمة وتوحيد آليات تنفيذ على نحو فعال اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

٥ - وها نحن نلتبس من منظمة البلدان الأمريكية أن تتعاون معنا وتمدنا بمساعدة تقنية لوضع تشريعات وطنية نموذجية تجسّد آليات الرقابة التي وضعت بموجب الاتفاقية وتكون أساسا تؤسس عليه الدول الأخرى في منظومة البلدان الأمريكية.

٦ - وكنا دعونا في بداية الولاية الرئيسية للرئيس بولانيوس وقبل أن نرث هذه الحالة، إلى إعداد مشروع قانون لمكافحة تصنيع الأسلحة ونقلها يحدد بوضوح مسؤولية كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، فضلا عن مسؤوليات الآليات المعنية. وقدمت حكومة نيكاراغوا في هذا الاتجاه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات مبادرة تدعو إلى وضع نظام يحكم السمسرة في مبيعات الأسلحة وقد اعتمد هذا النظام بالإجماع في صلب منظمة الدول الأمريكية.

٧ - وقادت نيكاراغوا في التسعينات تحت رئاسة السيدة فيوليتا باريس دى شامورو، عملية عميقة وصادقة لنزع السلاح وأرست على الصعيد الإقليمي نموذجاً جديداً للأمن القائم على الديمقراطية. ونيكاراغوا هي البلد الذي قام في أمريكا اللاتينية طوعاً بتدمير معظم ما في حوزته من أسلحة وتخلص من مخزونه من الألغام المضادة للأفراد. وهو ما مكن من الدخول في عملية مثالية لتحديث الجيش النيكاراغوي وإضفاء الطابع الاحترافي عليه. ونحن نرى ضرورة مواصلة تعميق هذه العملية على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي.

٨ - ومن الأهمية بمكان أن نعلن في هذا الصدد أن نيكاراغوا ستظل تضطلع بدور ريادي وفعال في مجال تحديد الأسلحة في المنطقة في إطار توازن معقول بين القوات نسعى إلى تحقيقه بما نقوم به داخل اللجنة الأمنية لبلدان أمريكا الوسطى من مبادرات ومشاريع لتحديد الأسلحة وفقاً لجدول زمني.

٩ - وتعلن نيكاراغوا أنها مستعدة لإخضاع ما يوجد بحوزة الشرطة الوطنية والجيش النيكاراغوي من أسلحة وذخائر للتفتيش والمعاينة حالاً، تحذوها في ذلك نفس روح الانفتاح والشفافية التي تحلت بها منذ التسعينات والتي مكنت من فتح مخازن أسلحتها للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى. ونحن نقترح أن تنشأ على المستوى الإقليمي آليات لها مطلق صلاحيات الرقابة والتحقق بشأن مخزون الأسلحة والذخائر التي توجد بحوزة البلدان وعمليات نقلها. وتتجه النية إلى دعوة وزارتي الداخلية والدفاع إلى تقديم خطة لآليات تتولى بصورة دورية مراقبة مخزون الأسلحة والتحقق منه.

١٠ - وقد عين رئيس الجمهورية لجنة تحقيق مشتركة بين المؤسسات تضم وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع والمدعي العام وتتولى تنفيذ ومتابعة توصيات منظمة الدول الأمريكية الواردة في تقرير الأمين العام وفتح قنوات الاتصال مع البلدان الأخرى الوارد

ذكرها في ذلك التقرير (إسرائيل وبنما وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك) سعيًا منا بذلك إلى إيجاد الصيغ الكفيلة بمكافحة الجريمة العابرة للحدود في إطار التعاون على مكافحة الجريمة الدولية المنظمة.

ماناغوا، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣
